٢٥٩ (د-٢٣) السياسات الاجتماعية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ أن التطورات التي تحدث في مجال السياسات الاجتماعية في البلدان الأعضاء لا تواكب سرعة التطورات في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية على الصعيد العالمي،

وإذ تلاحظ أيضاً أن التباين بين التقدم الاجتماعي والتقدم في المجالات الأخرى قد ترتب عليه مشاكل عديدة، ومنها المشاكل الاجتماعية،

وإذ تشير إلى توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وكذلك إلى الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تضع في اعتبارها أن السياسات الاجتماعية تتناول العديد من القضايا الاجتماعية التي يعالجها العديد من الوزارات والهيئات،

وإذ تلاحظ كذلك حاجة بلدان منطقة غربي آسيا إلى اعتماد سياسات اجتماعية متكاملة، وما يتطلبه ذلك من تخطيط وتنفيذ وتنسيق ومتابعة لإعداد سياسات تتلاءم مع ظروف المنطقة،

وإذ تدرك أهمية الوثائق والتقارير التي قدمتها الأمانة التنفيذية في تطوير مفهوم السياسات الاجتماعية ودعم تنفيذها بصيغة متكاملة،

وإذ تقدر التقدم المحرز في تنفيذ مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة في المنطقة العربية الذي تنفذه الأمانة التنفيذية،

١- **تطلب** إلى الدول الأعضاء تحديد منسق دائم لمناقشة برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة، وإقرار الإجراءات المناسبة لتنفيذه ومتابعته؛

٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى التعاون مع الأمانة التنفيذية في تنفيذ المرحلة التالية من برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة والتي تتطلب التنسيق على الصعيد الوطني من أجل إيجاد أفضل السبل لوضع السياسات الاجتماعية التي تتناسب وظروف كل بلد وخصوصيته؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم التقارير الوطنية التي تعدها اللجنة عن السياسات الاجتماعية إلى الدول الأعضاء لاعتمادها، على أن يجري تحديث هذه التقارير وتقديمها بصيغتها المعدلة إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دوراتها التي ستعقد تباعاً؛

٤- **تطلب أيضاً** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥